أو كان في اثناء الاسناد قرئ على فلان اخبرك فلان او قرئ على فلان
حدثنا فلان فليقل القارئ في الأول قيل له اخبرك فلان وفي الثاني
قال حدثنا فلان قال ابن الصلاح وقد جاء هذا مصرحا به خطا
هكذا في بعض ما رويناه قال المصنف وينبغي ان يقال ثم قرأت على فلان
قلت له اخبرك فلان واذا انكر لفظ قال كقول البخاري حدثنا
صالح بن حيان قال قال عامر الشعبي فانهم يجعلون احدهما خطا
وهو الأول كما استظهره المصنف فليتلفظ القارئ بهما جميعا قال
النووي ولو ترك القارئ قال في هذه الكلمة فقد اخطأ ولكن الظاهر
صحة السماع وكذا قال ابن الصلاح في فتاويه معبرا بالأظهر بل جزم
النووي في شرح مسلم بالصحة ولذا قال المصنف والترك اي للفظ
قال فيه جائز ايضا والأولى حذفي القول جائز اختصارا جاء به القرآن
العظيم ومن ثم انكر شيخنا بدر الدين عبد اللطيف بن المرحل النحوي
اشتراط المحدثين التلفظ بقال في اثناء الاسناد واما قول بعضهم
ما ادري ما وجه انكاره لأن الاصل هو الفصل بين كلامي المتكلمين
للتمييز بينهما وحيث لم يفصل فهو مضمر والاضمار خلاف الاصل فقد
تعقبه المصنف بان وجه ذلك ان اخبرنا وحدثنا بمعنى قال لنا
اذ حدث بمعنى قال وبا بمعنى لنا فقوله حدثنا فلان حدثنا فلان
معناه قال لنا فلان قال لنا فلان وهو واضح قال وقد ظهر لي هذا
الجواب وانا في اوائل الطلب فعرضته لبعض المدرسين فلم يرتضه لجهله
بالعربية ثم رأيته بعد نحو عشرين سنين منقولا عن شيخ الاسلام اي
الحافظ ابن حجر وانه كان يختاره هذا القول ويرجحه ثم وقفت عليه
بخطه فلله الحمد ثم منه على ان ما يحذف خطا ايضا لا فظا كلمة انه كما
في البخاري عن عطاء بن ابي ميمونة سمع انسا سمع مالك اي انه سمع
قال الحافظ ابن حجر لفظ أنه يحذف في الخط عرفا والله اعلم واما
نسخ مشتملة على احاديث اسناد ها قد اتحد كنسخة همام بن منبه
عن ابي هريرة

عن ابي هريرة رواية عبد الرزاق عن معمر عنه فندبا أعد الاسناد في رواية
كل متن منها بان تجد ذكر الاسناد في اول كل حديث منها في القول الاسد
اي الأرجح لما في ذلك من الاحتياط قال ابن الصلاح ويوجد هذا في
كثير من الاصول القديمة لزوما واجبا خلافا لمن زعمه من اهل التشديه
والبدء في اغلبه بان يكتفي في اول حديث منها او في اول كل مجلس من
مجالس سماعها وباقي منها اد رجوا عليه مع اي مصاحبا لقوله في
كل حديث بعد الحديث الأول وبالاسناد او وبه وهو الأغلب الاكثر
واذا اراد من كان سماعه على هذه الوجه تفريق تلك الاحاديث ورواية
كل حديث منها جاز له مع ذلك ذكر بعضي من تلك الاحاديث
بالسند المذكور في اولها حديثا منفردا عنها على القول الاصح
المعتمد الذي عليه الاكثر منهم وكيع ويحيى بن معين والاسماعيلي
وذلك لأن الجميع معطوف على الأول فالمذكور اولا في حكم المذكور في
كل حديث فالمعطوف له كالمعطوف عليه وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد
في ابواب باسناده المذكور في اوله وقيل لا يجوز ذلك بل هو تدليس
سأل بعضهم الاستاذ ابا اسحاق الاسفرائيني عن ذلك فقال لا يجوز
وعلى هذا من كان سماعه على ذلك الوجه فطريقة المتيقن اي التبيين
والحكاية لذلك وهو على الاصح اولى واحسن من عدمه كما فعله الامام
مسلم في روايته من نسخة همام حدثنا محمد بن رافع قال حدثنا
عبد الرزاق اخبرنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا ابو هريرة
وذكر احاديث منها وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان دني
مقعد احدكم في الجنة ان يقول له تمن الحديث وقد اطرد هذا الامام
مسلم تورعا واحتياطا وتحريا واتقانا وكذا بعض الأئمة واما
الامام البخاري فلم يسلك قاعدة مطردة فتارة يفعل مثل ذلك لقوله
في الصلاة حدثنا ابو اليمان ثنا ابو الزناد عن الأعرج انه سمع ابا هريرة
انه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول نحن الآخرون

أو
قيل له والترك جائز ايضا
ونسخ اسنادها قد اتحد

ندبا أعد في كل متن في الاسد
لزوما واجبا والبدء في اغلبه
به وباقي ادرجوا معه وبه
وجاز مع ذا ذكر بعض بالسند
منفردا على الأصح المعتمد
والميز اولى

Copyright © University